الانكشاف الاقتصادي الخارجـــــي ـ دراسة تحليلية لمفهومه؛ مؤشـــــراته؛ وتطبيقاته على الاقتصاد الليبي

د.عليّ محمّد رمضان الماقـــــوري* ـ قسم الاقتصـــــاد ـ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس
a.al.magory@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام 14/ 3/ 2025 تاريخ القبول 21/ 8 /2025م

External Economic Exposure: An Analytical Study of its Concept, Indicators and Applications to the Libyan

*Ali Mohamed Al-Maqouri

Abstract:
By applying indicators of external economic exposure to the Libyan economy and using Libyan foreign trade statistics, it has become clear that the Libyan economy has suffered from severe external exposure throughout the study period. This is reflected in the dominance of crude oil exports in the GDP and the complete reliance on export revenues to cover the import bill. Imports also play a crucial role in meeting individuals' needs and supporting economic development.Libyan exports are characterized by a high degree of concentration in favor of oil exports, while imports show significant diversity. This is accompanied by a clear geographic concentration in Libya's foreign trade markets—both in exports and imports—limited to a very small number of trading partners.
Therefore, the study has attempted to propose a set of economic and trade measures and policies in the form of recommendations that may help alleviate the intensity of Libya's external economic exposure and reduce its negative effects on the main macroeconomic variables that determine the effectiveness of economic activity in Libya

الملخّـــــــــص:
بتطبيق مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الخارجي على الاقتصاد الليبي وباستخدام إحصاءات التجارة الخارجية الليبية فقد اتضح ان الاقتصاد الليبي يعاني من انكشاف

خارجي حاد طيلة الفترة الزمنية للدراسة تجسد ذلك في سيطرة النفط الذي يتم تصديره خام على الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد الكامل على عائد الصادرات لتسديد فاتورة الواردات وأن للواردات دور مهم جدا في تغطية احتياجات الأفراد ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

كما أن الصّادرات الليبية تتصف بتركز شديد لصالح الصادرات النفطية يقابل ذلك وبشكل واضح تنوع كبير في الواردات يصاحب ذلك تركز جغرافي في أسواق التجارة الخارجية الليبية تصديرا واستيرادا لصالح أسواق محدودة جداً.

لذلك فإن الدراسة قد حاولت اقتراح جملة من التدابير والسياسات الاقتصادية والتجارية في شكل توصيات قد تساهم في التخفيف من حدة الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي والحد من أثاره السلبية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد فعالية النشاط الاقتصادي في ليبيا.

.أولاً ـ المقدمـــــة:

يعد نمو التجارة الخارجية في البلاد النامية، عموما أحد العوامل الأساسية المحددة لنمو اقتصاداتها ،و يرجع ذلك إلى إن تحقيق معدلات نمو عالية لصادراتها , يمكنها من زيادة وارداتها الاستهلاكية و الإنتاجية اللازمة لتحقيق معدلات نمو الدخل المستهدف , هذا بالإضافة إلى إن الواردات من السلع الرأسمالية التي تعد أهم أدوات اعادة تشكيل هيكل الإنتاج في البلاد النامية , أي إن الايرادات المتأتية من الصادرات الرئيسية تعتبر المتغير الاساسي و الرئيسي التي يتوقف عليها النشاط الاقتصادي وعمليات التنمية في البلاد النامية .

ولما كانت الأســواق الرئيسية لصادرات الدول النامية، هي أســواق الدول الصناعية المتقدمة فمن الطبيعي اذن في هذه الحالة إن تتأثر الأوضاع الاقتصادية الداخلية في البلاد النامية بالظروف والتقلبات الاقتصادية التي تلازم النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية المتقدمة والتي تنعكس على حصيلة صادرات الدول النامية وأسعار وارداتها ومن ثم التأثير على كافة المتغيرات الكلية التي تحكم فعالية النشاط الاقتصادي للدول النامية واستقراره.

وهكذا فإنه باستطاعة البلاد الصناعية المتقدمة، تصدير الازمات الاقتصادية إلى الدول النامية، والتأثير على المتغيرات الكلية التي تحدد فعالية اقتصاداتها، الا إن القدرة التأثيرية للعوامل الخارجية على اقتصادات الدول النامية تعتمد على جملة من المحددات أهمها :(1)

1-مدى ارتفاع حجم التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً نسبة للناتج المحلي الإجمالي.
2-درجة اعتماد الطاقة الاستيرادية على حصيلة الصادرات.
3-النسبة التي تشكلها المنتجات الأولية في اجمالي صادرات الدول النامية.
4-مدى اعتماد الدول النامية على عدد محدود من السلع التصديرية.
5-مدى تركز أسواق الصادرات للدول النامية.

فكلّما عظمت هذه المؤشرات وارتفعت اهميتها، كلما تفاقمت حالة الانكشاف الاقتصادي الخارجي وازدادت القدرة التأثيرية للعوامل الخارجية على اقتصادات الدول والعكس صحيح.

ووفقاً للمؤشرات التي تجلّت لنا في دراسات سابقة، تبيّن إن جلّ اقتصادات الدّول النامية تتميز بجملة من الخصائص، أهمها: -

1-الأعتماد الواضح على تصدير سلع أولية متمثلة بشكل رئيسي في النفط الخام والسلع الزراعية والمواد الأولية.
2-تنوع وتعدد السلع المستوردة من سلع استهلاكية اساسية ومصنعة وسلع إنتاجية.
3-الأعتماد الواضح على أسواق الدول الصناعية المتقدمة في تصريف الصادرات والتزود بجلّ الاحتياجات الأساسية للسكان ومتطلبات عمليات النمو والتنمية.
4-ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي.

إن هذه الخصائص في مجملها، تشير بوضوح إلى ارتفاع درجة ارتباط اقتصادات الدول النامية مع اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة في تصريف منتجاتها والتزود باحتياجاتها (1)، وهو أمر ينطـــوي على مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة، تؤدّي إلى التأثير على استقلال القرار الاقتصادي؛ بل حتى السياسي أحياناً للدول النامية، وتعرضها إلى التراجع أما تفاقم درجة الانكشاف الاقتصادي الخارجي والتبعية الاقتصادية.

وقد أدركت ليبيا في وقت مبكر– شأنها شأن الكثير من الدول النامية - الاثار السلبية الناجمة عن الاعتماد الخارجي غير المتكافئ ولذلك فقد بذلت جهوداً كبيرة عبر خطط تنموية متتالية منذ منتصف الستينات استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية لسد الاحتياجات الأساسية للسكان والتخلص من هيمنة النفط وتهيئة الظروف المناسبة لتطوير وتنويع الصادرات الليبية وتعدد أسواقها وذلك لتحقيق مستوى متقدم من الاكتفاء الذاتي والحد من الانكشاف الاقتصادي الخارجي وفك الارتباط غير المتكافئ مع اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة تهدف إلى:

أولاً- عـرض نظري تحليلي للانكشاف الاقتصادي الخارجي ومؤشراته.

ثانياً-تحليل مظاهر الانكشاف الخارجي للاقتصاد الليبي وأسبابه وذلك من خلال توظيف وتحليل إحصـاءات التجارة الخارجية الليبية وفقا لجملة من المؤشـرات المتعارف عليها في أدبيات التجارة الخارجية لبيان مظاهر الانكشـاف الاقتصـادي الخارجي والتغيرات التي تطرأ عليه خلال فترة زمنية محددة. وذلك انطلاقا من إن التجارة الخارجية في تطورها وأهميتها وهيكلها وأسواقها تصديراً واستيراداً دائما ما تكون مرآة عاكسة لحالة اقتصاد الدولة وتطوره.

فرضيات الدراســـة:

الفرضية الأولـــى: إن الاقتصاد الليبي يعاني من انكشاف خارجي حاد طيلة الفترة التي تتناولها الدراسة.

الفرضية الثانيـــــة: النفط في إنتاجه وتصديره كمادة أولية وعوائده المالية كإن دائما وراء تجذر الانكشاف الخارجي للاقتصاد الليبي.

الفرضية الثالثـــة: ضعف التنوع الاقتصادي وضيق القاعدة الإنتاجية والتشوهات في نمط الاستهلاك والخلل في خيارات الاستثمار كانت كلها وراء استمرار وتفاقم الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي.

منهجية الدراســـة:

لتحقيق أهداف الدراسة وسلامة التعامل مع فرضياتها تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للتعامل مع طبيعة الدراسة ومتطلباتها.

أهمية الدراســـة:

بقدر ما تستهدف الدراسة الوقوف على درجة الانكشاف الاقتصادي الخارجي الذي يعاني منها الاقتصاد الليبي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية فإن أهمية الدراسة تكمن في كونها محاولة لبيان إن الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي كإن دائما وراء جلّ المختنقات المالية والاختلالات الاقتصـــادية التي يعاني منها الاقتصـــاد الليبي منذ إن باشرت ليبيا في إنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية في بداية الستينيات

الحدود الزمنية للدراســـة:

الفترة الزمنية 2004 –2024: في إطار الحرص على تجانس بيانات وإحصـــاءات التجارة الخارجية الليبية المستهدفة بالتوظيف والتحليل خدمة لمتطلبات الدراسة فقد تم

اختيار بداية الفترة بسنة 2004 باعتبارها السنة التالية لسنة 2003 التي تم في منتصفها توحيد ســعر صــرف الدينار الليبي مقابل العملات الدولية. واختيار ســنة 2024 نهاية الفترة الزمنية باعتبارها السنة الاخيرة التي تتوفر عنها احصاءات وبيانات تفصيلية عن التجارة الخارجية الليبية.

هيكل الدراســـة:

أولاً: مقدمة. ثانياً: الإطار النظري للانكشاف الاقتصادي الخارجي ومؤشراته. ثالثاً: مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي. رابعاً: النتائج والتوصيات.

ثانياً ـ ماهيـــة الانكشاف الاقتصادي ومؤشراتـــه:

بالرغم من التباين الذي ورد في الأدب الاقتصادي وأدبيات التجارة الخارجية حول تحديد مفهوم الانكشاف الاقتصادي الخارجي والجدل حول ما إذا كإن الانكشاف الاقتصادي الخارجي بمظاهره هو مجرد اعراض لأمراض اقتصادية تكمن في ضيق القاعدة الإنتاجية وتشوهات في الثقافة الاستهلاكية وقصور في الخيارات الاستثمارية أما إنه مرض مزمن يعمل على تأكيد واستمرار التخلف الاقتصادي وإجهاض كل الجهود التنموية، بمعنى هل الانكشاف الاقتصادي الخارجي سبب أم نتيجة؟ أم إنه سبب ونتيجة؟ وأمام هذا الاختلاف في العرض الفلسفي حول جدلية العلاقة بين التخلف الاقتصادي بأشكاله المتعددة والانكشاف الاقتصادي الخارجي والذي يذهب بنا بعيدا عن هدف الدراسة. فقد اقتصر مفهوم الانكشاف الاقتصادي هنا على تلك الحالة التي يكون فيها اقتصاد الدولة أكثر حساسية وأكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية وفاقد المقدرة على إدارة المتغيرات الاقتصادية الكلية إلا أن القدرة التأثيرية للعوامل الخارجية أمر تحدده خصائص التجارة الخارجية من حيث أهميتها وهيكلها السلعي وتوزيع أسواقها جغرافيا.

لذلك فقد اعتمدت الدراسة بعض المؤشرات كمحددات رئيسية للقدرة التأثيرية للعوامل الخارجية على اقتصاد الدولة كونها مؤشرات إحصائية للانكشاف الاقتصادي الخارجي وهي كالتالي (1):

1- معدل الانفتاح التجاري الخارجي.
2- درجة تغطية الصادرات للواردات.
3- دور الواردات في تغطية متطلبات الاقتصاد المحلي.
4- درجة التركز السلعي في التجارة الخارجية.
5- درجة التركز الجغرافي في أسواق التجارة الخارجية.

ثالثاً ـ مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي:

1-معدل الانفتـــاح التجاري: يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من أهم المؤشـــرات التقليدية المتعارف عليها في أدبيات التجارة الخارجية لتحديد درجة الانكشـاف الاقتصـادي لاقتصـاد دولة ما على العالم الخارجي والأسـواق الدولية وتقاس درجة الانفتاح التجاري لاقتصـاد دولة ما على اقتصـادات العالم بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ففي ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالقياس إلى الناتج المحلي الاجمالي دلالة واضحة على ارتفاع درجة الانكشاف التجاري الخارجي و ازدياد درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وبين ظروف و اتجاهات التجارة الخارجية , بمعنى أخر تصبح ظروف التنمية و النشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام شديد الحساسية ازاء التقلبات الاقتصادية الدولية و سريع التأثر بالسياسات التجارية الملازمة لها و فاقد المقدرة على تجنب الاضرار الناجمة عنها ومن ثم فاقد السيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتحكم و تحدد فعالية الاقتصاد الوطني و نشاطه(2).

جدول رقم (1) مؤشر الانفتاح التجاري في ليبيا(بالمليون دينار)

السنة	الصادرات (X)	الواردات(M)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الصادرات + الواردات /الناتج المحلي الإجمالي
2004	27982.0	13110.0	48105.4	85.4
2010	61650.0	31881.0	87375.0	107.04
2014	24511.0	38631.7	43030.2	146.7
2018	40712.5	18815.4	65927.4	90.2
2022	190785.1	94394.4	194900.0	146.3
2024	155592.5	113112.7	398071.5	67.5

المصدر. مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

وينبغي في هذا الإطار إن ننبه إلى إن ارتفاع مؤشر الانفتاح الخارجي لاقتصاد دولة ما غير كاف أحيانا للحكم على اقتصاد الدولة بأنه يعاني من انكشاف خارجي إذ إن هناك

دول متقدمة اقتصاديا كاليابان وبريطانيا وغيرها تتسم اقتصاداتها بارتفاع درجة انفتاحها على العالم الخارجي الا إنه لا يمكننا الحكم على اقتصـــاداتها بأنها تعاني من انكشـــاف اقتصــادي خارجي وذلك بحكم إن تلك الدول قد قطعت شـوطاً كبيرا في مجال التصـنيع منذ زمن طويل وعادة ما تتكون وارداتها من منتجات زراعية ومواد أولية تقوم بتحويلها إلى منتجات صـناعية تعيد تصـديرها إلى الأسـواق الخارجية لهذا فإن مؤشـر الانفتاح التجاري الخارجي قد يكون مؤشر ثانوي لقياس الانكشاف الاقتصادي الخارجي لدولة صناعية متقدمة عكس ما عليه الحال بالنسبة للدول النامية ومنها ليبيا التي عادة ما تكون أغلب صادراتها مواد أولية وجلّ وارداتها منتجات صناعية **(1).**

جدول رقم (2) نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنوات مختارة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي 1(GDP)	الصادرات 2(X)	نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي 2/1
2004	48105.4	27982.0	58.1
2010	87375.0	61650.0	70.5
2014	43030.2	24511.0	56.9
2018	65927.4	40712.5	61.7
2022	194900.0	190785.1	97.8
2024	398071.5	155592.5	39.08

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

لذلك يتصدر مؤشر الانفتاح التجاري باقي المؤشرات من حيث الأهمية عند دراسة ظاهرة الانكشاف الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي.

عند معالجة الاحصاءات والبيانات المتوفـرة عن الاقتصاد الليبي فقد تبين إن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلـي الإجمالي في ليبيا كمـا وردت في الجدول رقم (1) إنها مرتفعة جداً تجاوزت نسبة (50%) في أغلب السنوات المختارة من الفترة الزمنية 2004 – 2024م

جدول رقم (3) نسبة الصادرات النفطية للناتج المحلي الإجمالي الليبي بالأسعار الجارية للسنوات المختارة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات لنفطية	نسبة الصادرات النفطية % للناتج المحلي الإجمالي
2004	48105.4	22085.5	45.9
2010	87375.0	55713.0	63.7
2014	43030.2	20415.0	47.4
2018	65927.4	37475.8	56.8
2022	194900.0	130535.2	67
2024	398071.5	145451.0	36

المصادر:

(1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية ـ أعداد مختلفة.

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

(3) أعداد مختلفة ـ تقرير البنك الدولي عن ليبيا لسنة2023.

وهو ما يشـير إلى أن الاقتصـاد الليبي يعاني من انفتاح تجاري كبير وإن التجارة الخارجية الليبية تحتل أهمية نسـبية مرتفعة في تشـكيل الناتج المحلي الإجمالي الليبي وهو ما يعني إن الاقتصـاد الليبي في حالة اعتماد كبير على اقتصـادات الدول شـركاء التجارة الخارجية وأنه الأكثر عرضـة للتأثر بالعوامل الخارجية وفاقد السـيطرة على حركة المتغيرات الاقتصـادية الكلية بمعنى إن ظروف التنمية والنشـاط الاقتصـادي في ليبيا تكون شـديد الحسـاسـية إزاء التقلبات الاقتصـادية في اقتصـادات الدول شـركاء التجارة الخارجية ، خاصـة إذا ما اتضـح في باقي المؤشـرات إن جلّ صـادراته مواد أولية وإن وارداته سلع استهلاكية نهائية وسلع مصنعة وإن أسواق تجارته الخارجية أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

2-درجة تغطية الصادرات للواردات:

نظراً لسيطرة النفط والغاز على إجمالي الصادرات الليبية وباعتبار إن عائد الصادرات هو من بين المحددات الرئيسية إن لم يكن المحدد الوحيد للقدرة الاستيرادية في الاقتصاد الليبي فإن اتجاهات درجة تغطية الصادرات للواردات في ليبيا قد ارتبطت بشكل كأمل مع الكميات المصدرة من النفط وأسعاره في الأسواق العالمية. (4)

لذلك يلاحظ من الجدول رقم (4) إن درجة تغطية الصادرات للواردات كانت مرتفعة خاصة في السنوات التي شهدت أسعار النفط ارتفاع في الأسواق الدولية عندما لوحظ ارتفاع درجة تغطية الصادرات للواردات من (63.4%) في سنة 2014 إلى(229.4) في سنة 2018 وذلك بسبب التحسن في الظروف السياسية والأمنية والارتفاع في أسعار

النفط في الأسواق الدولية واستمرت مرتفعة وعند نسبة (195.7%) سنة 2022 وذلك بسبب تجاوز سنوات وباء كورونا وتعافي الاقتصاد العالمي ، وإن متوسط درجة تغطية الصادرات للواردات للسنوات المختارة من الفترة 2004- 2022 بلغ (188.2%) .

جدول رقم (4) درجة تغطية الصادرات للواردات (بالمليون دينار)

السنة	الصادرات (X) 1	الواردات (M) 2	الصادرات / الواردات *100 ½ %
2004	27982.0	13110.0	213.4
2010	61650.0	31881.0	193.3
2014	24511.0	38631.7	63.4
2018	40712.5	18815.4	216.3
2022	190785.1	94394.4	202.1
2024	155592.5	113112.7	137.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

إلا إن ما يلاحظ في الجدول رقم (4) إن بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية و تجاوز الأزمة المالية العالمية 2008 وعودة الثقة والنشاط في الاقتصاد العالمي والتوسع في الصادرات الليبية النفطية فقد انخفضت درجة تغطية الصادرات للواردات من (213%) عام 2004 إلى (193.3) عام 2010 ويمكن تفسير ذلك بالتوسع في الإنفاق العام خاصة الخارجي منه وإلغاء القيود على الواردات وإعطاء فرص اقتصادية حقيقية للقطاع الخاص في ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتجاوز الازمات السياسية مع الدول الصناعية المتقدمة خاصة الدول الأوروبية الشركاء التجاريين التقليديين للتجارة الخارجية الليبية.

3-دور الواردات في تغطية متطلبات الاقتصاد المحلي:

عادةً ما يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الواردات من الخارج ويتم حساب ذلك من خلال تتبع قيمة الواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ففي ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي دلالة واضحة على قصور الاقتصاد المحلي وعجزه عن إنتاج احتياجات السكان ومتطلبات التنمية.

جدول رقم (5) نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنوات مختارة

السنة	لناتج المحلي الإجمالي 1 (GDP)	2(M)الواردات	نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي /12
2004	48105.4	13110.0	27.2
2010	87375.0	31881.0	36.4
2014	43030.2	38631.7	89.7
2018	65927.4	18815.4	28.5
2022	194900.0	94394.4	48.4
2024	398071.5	113112.7	28.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

البيانات في الجدول رقم (5) تشير إلى الدور المهم الذي تقوم الواردات الليبية خاصة الواردات من السلع الاستهلاكية الأساسية في تغطية متطلبات السوق الليبي عندما يلاحظ من الجدول إن متوسط نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي للسنوات المختارة من الفترة الزمنية محل الاهتمام اقتربت من (40%) كما يلاحظ من الجدول رقم (5) ارتفاع النسبة إلى (89.7%) عام 2014م وهو ما يشير إلى استمرار التوسع في الواردات بالرغم من انخفاض مساهمة كل القطاعات بما في ذلك الصادرات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة للشلل الاقتصادي الذي اصاب الحياة الاقتصادية في ليبيا بسبب الأحداث السياسية والظروف الأمنية غير المستقرة والتي ادت إلى توقف إنتاج النفط وتعطيل موانى تصديره خلال السنوات 2013-2015 .

كما لم تغفل الدراسة تفسير الانخفاض في نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي الليبي عندما بلغت النسبة (17.4%) عام 2018 والتي لم تكون ناجمة عن انخفاض في الواردات أو توسع وتنوع في الإنتاج المحلي لمقابلة المتطلبات المحلية بل كإن ناجم عن الاستقرار السياسي والأمني النسبي الذي شهدته ليبيا خلال السنوات 2017- 2019 وما ترتب عليه من مباشرة إنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية صاحب ذلك ارتفاع أسعاره

في الأسـواق الدولية الأمر الذي أدى إلى التوسـع في الإنفاق العام بشـقيه الاسـتهلاكي والاسـتثماري وانعكاسـات كل ذلك على باقي مكونات الناتج المحلي الاجمالي وتوسـعه بمعدلات أكبر من التوسـع في الواردات. ذلك ما يعزز الانطباع السـائد لدى الكثير من المهتمين بالشـأن الاقتصـادي الليبي بإن النفط في إنتاجه وتصـديره هو من يحدد ويشـكل كافة ملامح الاقتصاد الليبي بشكل مباشر وغير مباشر (5).

4-التركز السلعي في الصادرات الليبية :

بقدر ما يعتبر تحليل الهيكل السلعي للصادرات في أي دولة من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مستوى ونوعية التطور في الهيكل الإنتاجي باقتصاد الدولة ومدى انعكاسه على طبيعة الصادرات ودورها في تنويع مصادر الدخل القومي فإنه يشير أيضا إلى مدى نجاح الجهود التنموية في تقليل حجم القلاقل التي توجه الدولة في حصولها على النقد الأجنبي وتجنب المخاطر التي يمكن إن يتعرض لها الاقتصاد الوطني إذا ما تعرضت أهم صادراته السلعية إلى تقلبات عنيفة في أسعارها والكميات المطلوبة منها في الأسواق الدولية.

وبإخضـاع بيانات الهيكل السـلعي للصـادرات الليبية لمؤشـر التركز السـلعي للصـادرات كما هو وارد في الجدول رقم (6) يلاحظ إن الصـادرات النفطية لوحدها تسـاهم بقوة في تشـكيل الصـادرات الليبية خلال كل السـنوات المختارة من الفترة الزمنية محل الاهتمام عندما استحوذت على (95%)، (95.7%)، (93%)،(95.7%)، (90%) ، (93%) ، للســنوات 2004 , 2008, 2012 , 2016 , 2018 ,2022, 2024م على التوالي وبمتوسط بلغ (94.4%) .

الجدول رقم (6) الهيكل السلعي للصادرات الليبية (سنوات مختارة) (%)

البيـــــــــــــان	2004	2010	2014	2018	2022	2024
النفط والغاز والخام	93.00	95.72	92.98	95.67	96	93
البتروكيماويات	2.94	1.70	1.00	0.32	0.6	1.3
الحديد والصلب والمعادن	1.55	1.07	1.23	1.11	2.8	4.8
منتجات الزراعية	0.11	0.04	0.15	0.17	0.00	0.03
سلع أخرى	2.32	1.46	4.64	2.73	0.34	0.22

المصادر:

(1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.
(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

وهو ما يشير إلى إن الصادرات الليبية تعاني من تركز شديد لصالح الصادرات النفطية. ولتأكيد ذلك يلاحظ إنه بالرغم من الاتجاهات غير الملائمة التي طرأت على أسعار النفط في الأسواق العالمية وتوقف إنتاج النفط وتصديره في بعض السنوات المختارة فقد استمرت الصادرات النفطية تحتل أهمية نسبية مرتفعة في هيكل الصادرات الليبية يقابل ذلك وبشكل موازي انخفاض مستمر في الأهمية النسبية للكميات المصدرة من السلع غير النفطية.

ذلك ما يشير إلى القصور الواضح في نتائج الجهود التنموية التي بذلتها ليبيا خلال كل السنوات الماضية والتي استهدفت عبر كل الخطط التنموية الحد من هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتنويع الصادرات كمحاولة جادة للتخفيف من حدة الانكشاف الخارجي الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي منذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في سنوات النصف الأول من ستينيات القرن الماضي.

5-التنوع السلعي في الواردات الليبية :

بخلاف الصادرات فإن الواردات الليبية تتسم بالتنوع الشديد مما يعكس الوجه الآخر من الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي في ليبيا الذي اتضح سابقا عند عرض وتحليل الهيكل السلعي للصادرات الليبية.

البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والمتعلقة بالهيكل السلعي للواردات الليبية للسنوات المختارة للدراسة تشير بوضوح إلى تنوع شديد في الواردات الليبية من السلع الغذائية وباقي السلع الأساسية إلى السلع الصناعية والسلع الوسيطة والمعدات وبنسب متقاربة بلغت في المتوسط للسنوات المختارة (18.4%) للسلع الغذائية و (12.4%) للسلع الوسيطة والسلع الصناعية وبنسبة (32.7%) للمعدات والآلات. ذلك ما يشير إلى شدة اعتماد السوق الليبي على الخارج في توفير احتياجات الافراد ومتطلبات التنمية.

جدول رقم (7) الهيكل السلعي للواردات الليبية (سنوات مختارة) (%)

البيـــــــــــــــــــان	2004	2010	2014	2018	2022	2024
المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية	16.2	11.2	19.7	21.5	20.2	21.8
المواد الأولية ومصادر الطاقة	2.1	3.8	14.9	15.1	29.1	9.0
مواد كيماوية	4.0	5.7	6.9	8.1	7.8	11.0
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	19.9	21.5	15.3	14.1	12.1	22.3
آلات ومعدات نقل	48.0	49.3	30.3	26.4	19.1	23.2
مصنوعات مختلفة وسلع غير مصنفة	9.8	8.5	12.9	14.8	11.7	12.4

المصادر:

(1) مصـــرف ليـبـيـا الـمـركـزي- تـقـريـر الـتـجـارة الـخـارجـيـة لـلـيـبـيـا (2021-2024).

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

وقد يبدوا هذا التنوع في الواردات أكثر وضـــوحا عند تتبع مكونات كل مجموعة سلعية خاصة تلك إلى تتصدر في الأهمية هيكل الواردات الليبية كالسلع الإنتاجية والسلع المصنعة للاستهلاك النهائي.

وبقدر ما يعكس هذا الوضـــع شـــدة اعتماد الســـوق الليبي على الخارج في الايفاء باحتياجات السكان ومتطلبات عملية التنمية فإنه يعكس ايضـا القصـور في نتائج الجهود التنموية والفشل في سياسات المواءمة بين بين مخرجات هيكل الإنتاج ونمط الاستهلاك السائد في المجتمع الليبي.

ويمكن أن يعزى هذا التنوع في الواردات الليبية وتفاقمه في الســـنوات الأخيرة إلى جملة من الأسباب أهمها:

1 - تطور وتنوع النمط الاستهلاكي لصالح السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

2 - إقامة مشـــاريع للأنشـــطة الصـــناعية تعتمد في جلّ مدخلاتها من مســـتلزمات إنتاج ومعدات لا تنتج محليا يتطلب توفيرها من الخارج.

3 - الإقبال على تنفيد مشـــروعات البنية التحتية واســـتيراد متطلباتها من معدات وآلات وباقي المستلزمات خاصة وإن جلها تمت تحت رعاية وتنفيد شركات أجنبية.

4- التراجع الكبير في إنتـاج المنتجـات الزراعيـة ومـا ترتـب عليـه من عجز غذائي في أغلب السلع الغذائية ومشتقاتها وهو الوضع الذي فرض ضرورة توفيرها من الأسواق الخارجية.

6-التركز الجغرافي في أسواق الصادرات والواردات السلعية الليبية:

إن دراســة اتجاه المبادلات التجارية نحو الأســواق الخارجية ســواء كانت أســواق قطرية أو أسواق تجمعات اقتصادية يمثل أهمية خاصة عند تتبع اتجاهات مؤشر التركز الجغرافي في التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا لصالح سوق دولة معينة أو أسواق مجموعات اقتصــادية محددة ففي ارتفاع هذا المؤشــر دلالة واضــحة على ارتفاع درجة ارتباط واعتماد هذا الاقتصاد على سوق أو أسواق مجموعات اقتصادية محددة فبقدر ما يكون هذا المؤشـــر مرتفع يعني إن اقتصـــاد الدولة محل الاهتمام يعاني من انكشـــاف اقتصــادي خارجي تجاه اقتصــاد دولة ما أو اقتصــادات وأســواق معينة ومن ثم ارتفاع درجة حساسية هذا الاقتصاد إزاء التقلبات الاقتصادية التي تطرأ في سوق أو أسواق الدول أو المجموعات الاقتصادية التي يتعامل الاقتصاد معها تجارياً (6) .

وتزداد حدة هذا الانكشاف الخارجي للاقتصاد إذا ما كإن التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين يقوم على أسس غير متكافئة وإن وارداته ذات حساسية خاصة كالسلع الغذائية والأدوية والسلع الإنتاجية وإن صادراته من السلع الأولية التي لا تستهلك محليا بكميات كبيرة.

وبإســقاط مؤشــر التركز الجغرافي لأســواق التجارة الخارجية على أســواق التجارة الخارجية الليبية. يلاحظ إن التجارة الخارجية الليبية تصــديرا واستيرادا تعاني من تركز جغرافي لصالح أسواق اقتصادات محدودة.

البيانات في الجدول رقم (8) تشير بوضوح إلى استمرار ظاهرة التركز الجغرافي في أســواق الصــادرات الليبية عندما لوحظ مجموعة الدول الأوروبية وفي مقدمتها أســواق دول الاتحاد الأوربي تســتوعب لوحدها على (85.2%)، (81.5%) ، (86.4%)، (68.7%) ،(74%) ، (80.5%) للســنوات 2004, 2010 , 2014, 2018, 2022, 2024 على التوالي وبمتوسط بلغ (79.4%) للسنوات المشار إليها .

جدول (8) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية (%)

المجموعة	2004	2010	2014	2018	2022	2024
أوروبا	85.2	81.53	86.38	68.72	74	80.5
آسيا	10.18	12.17	11.97	24.66	16.4	8.2
أفريقيا	2.63	1.51	0.68	0.49	0.04	0.01
الأميركتين	1.99	4.21	0.98	4.48	6	4.6
أخرى	0	0.58	0	1.66	4.08	6.4

المصادر:

(1) مصرف ليبيا المركزي- النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.
(2)مصرف ليبيا المركزي. تقرير التجارة الخارجية لليبيا (2021-2024).
(3) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

وتتأكد ظاهرة التركز الجغرافي في أسواق الصادرات الليبية عندما تبين من الجدول رقم (9) إن أسواق أربعة دول أوربية من دول الاتحاد الأوربي وهي إيطاليا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا تستوعب لوحدها دون غيرها من الدول الأوربية كمتوسط للسنوات المختارة (21.7%) ، (20.7%) ، (6.6%) ، (19.4%) ، (17.8%) ،(13.3%)، وبمتوسط بلغ (16.6%) .

جدول (9) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية في أوروبا(%)

السنة	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	إسبانيا	باقي الدول الأوروبية
2004	45.8	19.45	7.25	14.13	13.37
2010	38.98	18.25	18.59	6.88	17.3
2014	16.2	4.1	1.9	4.1	6.4
2018	25.48	19.25	13.18	19.51	22.31
2022	36	13	8	14	29
2024	21.5	16.6	7.0	8.2	8.2

المصدر: وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

وفي المقابل إن الصـادرات الليبية للأسـواق الإفريقية بما فيها الدول العربية لم تتجاوز نسـبة (3%) خلال كل السـنوات المختارة رغم العديد من الاتفاقيات التجارية والجهود التكاملية الإقليمية العربية والمغاربية والإفريقية لتنمية وتطوير وتسـهيل التبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية.

وفي جانب الواردات ودرجة تركز أسـواقها جغرافيا لصـالح دول أو مجموعات اقتصادية معينة فقد بين الجدول رقم (10) إن ما ينطبق على أسواق الصادرات جغرافيا ينطبق على الواردات مع صـعود ملحوظ لكل من الصـين وتركيا في السـنوات الأخيرة

باعتبارها أسـواق غير تقليدية للواردات الليبية وقد سـاهم في هذا الصـعود الانهيار في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية في الفترة الزمنية الأخيرة والتي أصبح عندها أسـعار البضـائع المسـتوردة هي المحدد الرئيسـي إن لم تكون هي المحدد الوحيد للقدرة الاستيرادية في الاقتصاد الليبي.

البيانات في الجدول رقم (10) تشـير إلى نصـيب دول الاتحاد الأوربي وفي مقدمتها إيطـاليا كـأسـواق تقليديـة للواردات الليبيـة اسـتحوذت على (57.3%)، (44.7%)، (42.2%)، (25.2%)، (43.3%)، (36.1%) للسـنوات 2004 , 2010 , 2014 ,2018 , 2022 , 2024 على التوالي وبمتوسط بلغ (41.5%)

جدول (10) التوزيع الجغرافي للوردات الليبية (%)

المجموعة	2004	2010	2014	2018	2022	2024
أوروبا	57.3	44.69	42.21	25.2	43.3	36.1
آسيا	23.5	36.98	32.22	28.19	31.8	34.5
أفريقيا	4.4	0.27	0.02	0.06	0.08	0.14
الأميركتين	5.4	9.96	6.68	4.55	4.48	6.60
أخرى	9.4	8.08	18.84	21.91	20.19	22.51

المصادر: (1) مصرف ليبيا المركزي. تقرير التجارة الخارجية لليبيا (2021-2024).
(3) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

كما تشير البيانات في الجدول (11) إلى إن حصة تركيا كمصدر وسوق للواردات السلعية قد تصاعدت من (1.8%) و (10.6%) في عامي 2004 و2010 إلى (11.1%) ، (14.2%)، (12%) للسنوات 2020, 2022 , 2024 على التوالي. أما الصين فقد ازداد نصيبها كسوق للواردات الليبية من (3.3%) في سنة 2004إلى (11.9%) في عام 2022 و (15.4%) 2024.

جدول (11) التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول (%)

السنة	إيطاليا	تركيا	الصين	المانيا	إسبانيا	المجموع
2004	18.3	1.8	3.3	12.0	1.5	36.9
2010	9.4	10.6	9.8	6.8	1.3	37.9
2014	16.2	11.4	11.9	4.1	4.1	47.7
2018	10.6	11.1	10.6	2.9	5.3	40.5
2022	11.5	14.2	11.9	2.8	2.2	42.6
2024	10.6	12.0	15.4	2.8	1.8	42.6

المصدر:

وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد ـملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية ـ أعداد مختلفة.

النتائج والتوصـــيات :

ـ الانكشاف الاقتصادي الخارجي يشير إلى مدى جاهزية اقتصاد الدولة للتأثر بالاضطرابات والتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية خاصة تلك التقلبات التي تصيب اقتصادات الدول شركاء التجارة الخارجية. مثل التغيرات العنيفة في أسعار السلع العالمية وتراخي الطلب عليها والازمات الاقتصادية التي تطرأ في اقتصادات الدول التي تحتل أهمية نسبية مرتفعة في أسواق الصادرات والواردات.

ـ وبتطبيق مؤشرات الانكشاف الخارجي على الاقتصاد الليبي وتوظيف إحصاءات التجارة الخارجية الليبية فقد أتضح في الدراسة أن الاقتصاد الليبي يعاني من انكشاف خارجي حاد طيلة الفترة التي تناولتها الدراسة وأنه أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية وفاقد المقدرة على إدارة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحكم فعالية النشاط الاقتصادي الوطني عندما تبين أن صادرات الدولة من النفط الخام والغاز تهيمن على مكونات الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد الكامل على عائد الصادرات لتسديد فاتورة الواردات وأن للواردات دور مهم جداً في تغطية احتياجات الافراد ومتطلبات التنمية الاقتصادية .

ـ كما اتضح من الدراسة أن الصادرات الليبية تشوبها تشوهات مزمنة عندما لوحظ ارتفاع درجة التركز السلعي لصالح سلعة النفط الخام يقابل ذلك تنوع كبير في الهيكل السلعي للواردات يصاحب ذلك تركز جغرافي في أسواق التجارة الخارجية الليبية بشقيها الصادرات والواردات لصالح أسواق محدودة جداً.

ـ وقد كان لهذا الانكشاف الخارجي انعكاسات سلبية متعددة على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي .

لذلك فالدراسة تقترح جملة من التدابير والسياسات الاقتصادية والتجارية في شكل توصيات قد تساهم في التخفيف من حدة الانكشاف الخارجي للاقتصاد الليبي والحد من آثاره السلبية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

التوصيـــــات:

1-تشجيع القطاع الخاص والدفع به للمساهمة بقوة في النشاط الاقتصادي خاصة في تلك الانشطة الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالأنشطة التصديرية .

2-العمل السريع على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي .

3-تشجيع ودعم المؤسسات والمراكز المعنية بتطوير الصادرات وتغذيتها بشكل مستمر بالقدرات البشرية المتخصصة في مجالات التسويق والتجارة الدولية.

3-الاستثمار المكثف في البنية التحتية كالطرق والموانئ والسكك الحديدية خاصة تلك التي تعمل على تسهيل الوصول للأسواق الناشئة.

4-تحفيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية في مجالات الصناعة والزراعة بغية تطوير وتنويع القاعدة الانتاجية مع إعطاء الاولوية للأنشطة التي تساهم بقوة في إحلال الواردات السلعية.

5-تصحيح الخيارات الانتاجية وفقا لسياقات اقتصادية قائمة على ما يتوفر في ليبيا من مزايا نسبية تنافسية .

6-تنمية رأس المال البشري بتحسين جودة التعليم الفني والمهني وتشجيع البحث العلمي وتوظيفه لتطوير القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية.

7-التوسع في الصادرات الخدمية بالشكل الذي يعمل على تطوير وتنويع الصادرات الليبية خاصة وإن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي يؤهلها للتميز في الأنشطة التصديرية ذات الطابع الخدمي كالمواصلات والاتصالات وتجارة العبور.

8-تعزيز وتفعيل التواجد الليبي في التجمعات التكاملية الإقليمية وتوظيفه لتنويع أسواق التجارة الخارجية وتعظيم الاستفادة من المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية التي تُمنح لأعضاء التجمعات التكاملية الاقتصادية .

9-المشاركة الفعلية والحقيقية في المعارض والمنتديات التجارية الإقليمية والدولية وبناء شبكة علاقات قوية مع المراكز والمؤسسات المعنية بالتجارة الدولية والإقليمية خاصة في تلك الدول ذات الأسواق الناشئة.

10-تطوير السياسات التجارية وتحديثها وفقا للتطورات في النظام التجاري العالمي وبما يضمن تطوير وتنويع الصادرات الليبية .

11-تدبير مصادر بدلة لتمويل الواردات دون الاعتماد الكامل على عائد الصادرات النفطية.

الهوامـــــــــــش:

(1)حسين وجدي محمود، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية 1973/ص202.

(2) أنظر: - رشيد عبد الوهاب، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي - الطبعة الأولى ، بيروت 1984.والعيساوي إبراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى، بيروت 1989. و-السماك محمد أزهر، قياس التبعية الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى، العدد 41 أغسطس 1986.

(3) الحويج حسين، الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصاد الكلي في ليبيا، مجلة الاقتصاد والأعمال – مجلد (8) عدد (1) 224، ص4.

(4) أنظر: - الإبراهيمي عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى بيروت1986، ص165. وزرودي سليمان عبد الباسط عبد الصمد علية، تشخيص درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية الحالية: دراسة في الواقع والحلول المقترحة، المجلد (15) العدد 2ديسمبر 2020م.

(5)الحويج حسين / علي الماقوري ، دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي، مجلة افاق اقتصادية، جامعة المرقب، المجلد الأول، العدد الثاني، يونيو 215.

(6) يوسف سهام، الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية، مجلة جامعة سبها، العدد السابع، العدد الثاني، ليبيا ،2008 ص41.

ـ المصرف المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

ـ مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص احصاءات التجارة الخارجية.